APLC/MSP.11/2011/WP.14

14 November 2011
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الحادي عشر
بنوم بنه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها

تحقيق أهداف خطة عمل كارتاخينا: تقرير بنوم بنه المرحلي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير مقدم من الرئيس المعيَّن للاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف*

القسم رقم ٢
إزالة الألغام

ثالثاً – إزالة الألغام

١- أشار التقرير المرحلي للاجتماع العاشر للدول الأطراف المعقود في جنيف إلى أن ٥٤ دولة طرفاً كانت قد أبلغت بشكل رسمي عزمها على الوفاء بالالتزام الوارد في الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية. وعند اختتام الاجتماع العاشر كانت ١٦ من هذه الدول الأطراف قد أبلغت أنها أوفت بالتزامها بتدمير، أو بضمان تدمير، جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة الخاضعة لولايتها القانونية أو لسيطرتها. ومن ثم كانت هناك ٣٨ دولة طرفاً لم تف بعد بهذا الالتزام عند اختتام الاجتماع العاشر.

٢- وبعد اختتام الاجتماع العاشر للدول الأطراف، أبلغت نيجيريا الدول الأطراف – في اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها المعقود في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ – أنها أتمت تنفيذ المادة ٥. ولاحظت نيجيريا، في سياق إعلانها، أن جهودها الرامية إلى الامتثال إلى المادة ٥ من الاتفاقية تضمنت مسح أكثر

* قُدم متأخراً عن موعده.

الرجاء إعادة الاستعمال

من ١٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في ١١ ولاية نيجيرية، وأنها في إطار امتثالها للمادة ٥ دمرت ما مجموعه ٨٢٠ لغماً مضاداً للأفراد، و٣٢٥ لغماً مضاداً للمركبات، و٥١٦ ١٧ من المتفجرات الخطرة. ولاحظت نيجيريا أيضاً أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه يتعلق بالذخائر غير المنفجرة، وهذا يؤكد مدى فائدة الاتفاقية في ضمان ألا تقتصر جهود البلدان المتأثرة على مكافحة الألغام الأرضية وإنما أيضاً مكافحة جميع المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب.

٣- وتوجد اليوم ٣٧ دولة طرفاً أشارت رسمياً إلى أنها لم تف بعد بالالتزام الوارد في الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية، وهي: إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، أنغولا، أوغندا، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، تركيا، تشاد، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، زمبابوي، السنغال، السودان، شيلي، صربيا، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غينيا - بيساو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قبرص، كرواتيا، كمبوديا، كولومبيا، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، اليمن. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت ألمانيا اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها، في اجتماعها المعقود في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، أنها تشك في وجود ألغام مضادة للأفراد في مناطق خاضعة لولايتها القانونية أو لسيطرتها.

٤- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، اتُفق على أن تستكمل الدول الأطراف، التي منحت تمديداً للآجال الأولية المحددة لها بموجب المادة ٥، تنفيذ المادة ٥ في أقرب وقت ممكن على ألا تتجاوز الأجل النهائي المحدد لها بعد التمديد، وأن تضمن إحراز تقدم في اتجاه الوفاء بالتزاماتها المحددة في طلبات التمديد التي قدمتها والقرارات المتخذة بشأن طلباتها، وأن تقدم تقارير منتظمة بشأن ما تحرزه من تقدم في هذا الصدد[(١)]. وقد واصلت الدول الأطراف، منذ اجتماعها العاشر، جهودها للعمل وفقاً لالتزاماتها التي أعلنتها في مؤتمر قمة كارتاخينا.

٥- وأشارت **الأرجنتين** في طلبها إلى أنها "لا تمارس السيطرة الإقليمية على الأرض التي يجب تطهيرها من الألغام"، وأن الخطة المقدمة في إطار الطلب إنما هي "خطة أولية". وأشارت كذلك إلى أن هذه الخطة سيجري بلورتها بصورة تفصيلية وتنفيذها بمجرد أن تفرض الأرجنتين سيطرتها على المناطق المعنية أو عندما تتوصل الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى "اتفاق لإحراز تقدم في هذا الصدد". ومنذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، لم يحدث تغير فيما يتعلق بممارسة السيطرة على المناطق المعنية.

٦- وتعهدت **البوسنة والهرسك**، في طلبها، بالإفراج عن مساحة ٤٩٣,٧٠ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشتبه فيها خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وأبلغت البوسنة والهرسك أنها أفرجت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١١ عن ٣٤٣,٦٧ كيلومتراً

(١) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٣.

مربعاً. كما تعهدت البوسنة والهرسك، في طلبها للتمديد، بتطوير طريقة مسح تمكنها من الإفراج عن "الفئة الثالثة من مناطق الخطر ذات الأولوية"، على أن تُستعرض هذه الطريقة في إطار التنقيح الأول للخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٢؛ وبتوزيع قائمة بالمواقع التي ستتولى الوحدات الإدارية في البوسنة والهرسك تطهيرها لأسباب إنسانية، على أن تتضمن القائمة مساحة المناطق المشتبه فيها؛ وبتوزيع خطط للمسح التقني وإزالة الألغام تشمل مساحة ومواقع المناطق التي سيجري فيها العمل والمنظمات التي ستنفذ الأنشطة وفقاً لخطة العمل السنوية لمكافحة الألغام؛ وباعتماد قانون جديد لمكافحة الألغام بهدف تهيئة الظروف المواتية لتوفير مصدر تمويل ثابت ومتواصل للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام من ميزانيات الحكومات المحلية والدعم المقدم من المانحين، ولضمان قيام وزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك بتغطية النقص في الأموال.

٧- وتعهدت **كمبوديا** في طلبها بأن تُطهر خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ما مساحته ٧٩٣ ٠٢٧ ٧٨ متراً مربعاً من المناطق المحتوية على ألغام مضادة للأفراد، وبأن تطهر في عام ٢٠١١مساحة إضافية قدرها ١٧٦ ١٨٨ ٤٠ متراً مربعاً من المناطق المحتوية على ألغام مضادة للأفراد. وأبلغت كمبوديا عن الإفراج عن ٤٠٠ ٢٥٨ ١٣٥ متر مربع من المناطق المحتوية على ألغام مضادة للأفراد و/أو ألغام مضادة للمركبات و/أو متفجرات أخرى من مخلفات الحرب (بالتطهير وبوسائل أخرى) خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وأشارت كمبوديا في طلب التمديد إلى الحاجة إلى إجراء تطهير كامل لمساحة تقدر بنحو ٦٤٨,٨ كيلومتراً مربعاً بها ألغام مضادة للأفراد موزعة في ١٢٢ مقاطعة، وإلى أنها ستتم، بحلول نهاية عام ٢٠١١، المرحلتين ١ و٢ من المسح الأساسي في ٦١ مقاطعة كي يمكن تحديد خط أساس جديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أتمت كمبوديا المسح الأساسي في ٦٠ مقاطعة، ومن المقرر استكمال المسح في مقاطعات أخرى بحلول نهاية عام ٢٠١١. وأبلغت كمبوديا أيضاً أن المسح الأساسي أسفر حتى ذلك الوقت عن تحديد ٤٣٥ ٩ منطقة خطر مشتبه فيها (أي المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد و/أو ألغام مضادة للمركبات و/أو متفجرات أخرى من مخلفات الحرب) في ٢٣ مقاطعة، وتبلغ مساحة هذه المناطق ٩٧٦ ٣٢٠ ٧١٤ متراً مربعاً. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت كمبوديا في طلب التمديد بوضع خطط تطهير سنوية استناداً إلى نتائج المسح الأساسي. وهذه المهمة معلقة لحين استكمال هذا المسح في أواخر عام ٢٠١٢.

٨- وتعهدت **تشاد** في طلبها بإجراء استكشاف ومسح تقني لتقييم مشكلة الألغام في البلد بأسره (باستثناء تيبيستي) وبتطهير المناطق العالية الأثر المعروف احتواؤها على ألغام وذخائر غير منفجرة، لا سيما في المناطق التي بدأ فيها عمل الجهات المكلفة بإزالة الألغام؛ وبإنشاء وحدة جديدة لإزالة الألغام أو الحصول على وسائل ميكانيكية لاستئناف عمليات إزالة الألغام في حقل الألغام المحيط بقاعدة وادي دوم في ٤ مناطق تبلغ مساحتها الكلية ٤ ملايين متر مربع خلال فترة خمس سنوات؛ وبتحديث قاعدة بياناتها خلال فترة تقدر بسنتين؛ وبأن تقوم لدى

استكمال عملية الاستكشاف بتطهير المناطق المعروف احتواؤها على ألغام وذخائر غير منفجرة، وبأن تستأنف العمليات في شمال شرقي البلد. وفي عام ٢٠١١ أبلغت تشاد أن المسح التقني شمل أربع مناطق (هي إنجمينا، وسيلا، وسلامات، وحجر لميس) وأغلب المنطقتين الأخريين (وهما بوركو وإنيدي)، وأن المسح التقني يجب أن ينفذ الآن في ثلاث مناطق (هي وادّاي، وتيبيستي، ووادي فيرا). وأشارت تشاد إلى أن العمليات أسفرت عن تحديد منطقة مشتبه فيها مساحتها الكلية ١٠٨ ٧٤٣ ٣٢ أمتار مربعة، وعن تحديد مواقع ٢٩٨ ١ لغماً مضاداً للأفراد و٢٦١ ١ لغماً مضاداً للمركبات وتدميرها، وتطهير ٥٠٦ ٠٢٧ ١ أمتار مربعة، ووضع علامات للألغام في منطقة مساحتها ٤٩ مليون متر مربع.

٩- وأبلغت تشاد أيضاً أن قاعدة بياناتها محدّثة منذ عام ٢٠١٠، وأن أعمال مراقبة الجودة في وادي دوم بدأت في آذار/مارس ٢٠١١، وأن عمليات المسح وإزالة الألغام في وادي دوم توقفت في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن من المتوقع أن تقدم الجهة المنفذة التقرير الكامل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه ٢٠١١. وأبلغت تشاد أيضاً أنها أنشأت وحدات محلية لإزالة الألغام في منطقة تيبيستي، وأنها نشرت أربعة أفرقة مختصة بإبطال الذخائر المتفجرة في شرق البلد وشماله. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت تشاد أنها ستقدم خطة موثوقة ومنقحة في عام ٢٠١٢ استناداً إلى نتائج المسح التقني الذي سيشكل جزءاً من طلب التمديد الثالث الذي ستقدمه في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٠- وتعهدت **كولومبيا** في طلبها بأن تطهر في عام ٢٠١١ منطقة خطرة مشتبه فيها مساحتها ٠٣٤ ٦٠٢ ٢ متراً مربعاً في ١٤ بلدية، وذلك من خلال مجموعة من الفرق الوطنية والمنظمات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، التزمت كولومبيا بتنفيذ أنشطة ووضع منهجيات تمكنها من الوقوف على نحو أفضل على مستوى التلوث في البلد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١ أبلغت كولومبيا أنها طهرت حتى ذلك التاريخ ٤٩٥ ٢٨٨ متراً مربعاً في ١٢ بلدية، حيث تم تحديد مواقع ١٩٦ جهاز تفجير محلي الصنع لها خصائص الألغام المضادة للأفراد، و٢٤ ذخيرة غير منفجرة، وتدميرها. وأبلغت كولومبيا أيضاً أن الكونغرس الكولومبي اعتمد القانون ١٤٢١ لسنة ٢٠١٠ الذي يأذن باعتماد معايير وأساليب وطنية لتنظيم أنشطة إزالة الألغام التي تنفذها المنظمات غير الحكومية للأغراض الإنسانية. وأبلغت كولومبيا أن صدور مرسوم تنظيم أنشطة هذه المنظمات والمعايير الوطنية يمثل مرحلة متقدمة من التطور.

١١- وتعهدت **كرواتيا** في طلبها بتطهير نحو ١٧٣ كيلومتراً مربعاً من المناطق الخطرة المشتبه فيها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ونحو ١١٩ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠١١. وأبلغت كرواتيا أنها أفرجت عن نحو ١٣٢,٥ مليون متر مربع في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ من خلال إزالة الألغام ومشاريع البحث عن الألغام وأنشطة المسح العامة. بالإضافة إلى ذلك، التزمت كرواتيا بوضع منهجيات تتيح إجراء تحليل أفضل لحالة التلوث بالألغام في المناطق الحرجية؛ وبإزالة خطر الألغام من المناطق المعدة لإقامة المنازل والهياكل الأساسية بحلول عام ٢٠١٠، ومن المناطق المخصصة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية بحلول عام ٢٠١٣؛ وبإزالة الألغام من المناطق المقرر إعمارها لإسكان المشردين العائدين بحلول عام ٢٠١٠.

١٢- وتعهدت **الدانمرك** في طلبها بأن تقوم، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، بطرح عطاءات وبدء تنفيذ العمليات، وبأن تقوم، خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بفحص سطح المناطق المعنية، وتنقية الحواجز الصخرية والكثبان الرملية، وتطهير الشواطئ، وتطهير المستنقعات المنخفضة، وتطهير المستنقعات المرتفعة. وستجري الدانمرك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ عملية مراقبة الجودة. وفي عام ٢٠١١، أبلغت الدانمرك أن عملية تطهير آخر منطقة ملغومة متبقية ستنفذها مجموعة داماسيك جي. جينسن الدانمركية، وأن المقاول يعتزم إتمام عملية التطهير قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بوقت طويل. وأشارت الدانمرك أيضاً إلى أنها طهرت، حتى حزيران/يونيه ٢٠١١، مساحة ١٥٥ هكتاراً، في عملية أسفرت عن تدمير ٠٤٥ ٤ لغماً. ومن الـ ١٥٥ هكتاراً المطهرة، تم الإفراج عن ٦٦ هكتاراً للاستخدام العام. وتم تطهير ٨٩ هكتاراً أخرى، وإن كانت لا تزال محظورة على الاستخدام العام لحين استكمال عملية مراقبة الجودة واتخاذ مسافة الأمان عن عمليات التطهير الجارية. ولا يزال هناك ٣١ هكتاراً لم تُطهر بعد. وأكدت الدانمرك أيضاً أن التنفيذ سيُستكمل بحلول الموعد المحدد، وهو ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٣- وتعهدت **إكوادور** في طلبها بالإفراج عن ٢١,٣٦٥ متراً مربعاً في مقاطعة مورونا سانتياغو خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبالإفراج عن مساحة إضافية قدرها ١٥٠ ١٠ متربعاً مربعاً في نفس المقاطعة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأبلغت إكوادور، في الاجتماع العاشر للدول الأطراف، أنها طهرت ٧٩٥,٣٥ ١٥ متراً مربعاً من إجمالي الـ ٣٦٥ ٢١ متراً مربعاً المقرر تطهيرها، وأن المساحة المتبقية أُفرج عنها دون استخدام الإزالة اليدوية للألغام. وأبلغت أيضاً إكوادور أنها كانت قد حددت ما مجموعه ٢٢ هدفاً، منها سبعة أهداف كان من المقرر تحقيقها خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وخمسة عشر هدفاً من المقرر تحقيقها خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ في مناطق جديدة جرى تحديدها وفي مناطق أخرى سيجري تحديدها.

١٤- وتعهد **الأردن** في طلبه باستكمال تطهير منطقة ملغومة مساحتها ١٠,٣٥٥,٩٦٧ متراً مربعاً بحلول نهاية عام ٢٠١١، في إطار مشروع إزالة الألغام في منطقة الحدود الشمالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغ الأردن أنه أنجز في أيار/مايو ٢٠١١ نحو ٧٤ في المائة من مرحلة التطهير في المشروع، و٢٨ في المائة من مرحلة التحقق. وأبلغ الأردن أيضاً أن من المتوقع استكمال التطهير اليدوي بحلول نهاية عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، قدم الأردن معلومات عن مشروع أخذ العينات والتحقق منها في منطقة وادي الأردن، حيث أشار إلى تحديد ١٩٠ منطقة خطرة مشتبه فيها مساحتها الكلية ١٢,٥ مليون متر مربع من إجمالي الـ ٢٦٧ منطقة التي سبق تحديدها في وادي الأردن باعتبارها بحاجة إلى عملية ضمان الجودة والتحقق. وفي عام ٢٠١١، أبلغ الأردن عن انتهاء التحقق من ٥١ منطقة خطرة مشتبه فيها مساحتها ٢,٦ مليون متر مربع، وأخذ عينات من منطقة مساحتها ٠٠٠ ٤٠٥ متر مربع.

١٥- وتعهدت **موريتانيا** في طلبها بأن تفرج، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، عن سبع مناطق مساحتها ٠٠٠ ٣١٥ ٩ متر مربع. وفي عام ٢٠١١، أبلغت موريتانيا أن عمليات تطهير الألغام في منطقة دخلة نواديبو أدت إلى تدمير ٢٧١ لغماً، وأنها ستزيل الألغام من ٩ مناطق مساحتها الكلية ٠٠٠ ٧٦٠ ١١ متر مربع خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، وذلك بدلاً من سبع مناطق على النحو الذي كان مقرراً للفترة نفسها.

١٦- وتعهدت **موزامبيق** في طلبها بالانتهاء من تطهير ٣٨٣ منطقة تبلغ مساحتها الكلية ٩٢٠ ٨٠٧ ٤ متراً مربعاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، ومعالجة ٢٨ منطقة أخرى مساحتها الكلية ٢٣٩ ٥٧٤ ٢ متراً مربعاً في عام ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت موزامبيق أنها استكملت ٤٩٩ مهمة تطهير خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ في مناطق تبلغ مساحتها الكلية ٩٥٧ ٧٩٤ ١٢ متراً مربعاً. وشمل ذلك تنفيذ ٣٢١ مهمة في مناطق تبلغ مساحتها الكلية ٩٨٩ ٢٦٢ ٧ متراً مربعاً من إجمالي ٥٤١ منطقة تبلغ مساحتها الكلية ٤٠١ ١٦٤ ١٢ متر مربع حُددت كخط أساس في طلب التمديد، و١٧٨ مهمة لتطهير ٩٦٨ ٥٣١ ٥ متراً مربعاً من المناطق الجديدة التي جرى تحديدها بعد تقديم الطلب. وأبلغت موزامبيق أيضاً أن مهام التطهير المتبقية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ هي ٣٢٣ مهمة لتطهير مناطق مساحتها الكلية ٣٩٩ ٥٦٠ ١٠ متراً مربعاً، منها ٢٢٠ مهمة لتطهير ٤١٢ ٩٠١ ٤ متراً مربعاً من خط الأساس الأصلي و١٠٣ مهام لتطهير ٩٨٧ ٦٥٨ ٥ متراً مربعاً من المناطق الخطرة المشتبه فيها التي حُددت مؤخراً.

١٧- وتعهدت موزامبيق أيضاً في طلبها بتطهير حزام من الألغام طوله ١١ كيلومتراً بالقرب من سد كابورا باسا، وتطهير المنطقة الملغومة المحيطة بخط أعمدة الطاقة الكهربائية في إقليم مابوتو، ومسح حدودها مع زامبيا، بغية تقدير آثار التطهير. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت موزامبيق عن استكمال تطهير الألغام في المناطق المحيطة بسد تشيكامبا. وأبلغت أيضاً عن استكمال مسح الحدود الذي أشارت نتائجه إلى وجود ٢٢ حقل ألغام على مساحة ٣,٢ ملايين متر مربع، منها ٢,٩ مليون متر مربع داخل موزامبيق.

١٨- وتعهدت **بيرو** في طلبها بالتمديد بما يلي: (أ) أن تستكمل في عام ٢٠٠٨ تطهير ٦٠٠ ١٥٣ متر مربع متبقية في منطقة أعمدة الكهرباء العالية الجهد لشركة ETECEN-Huancazo، واستكمال تطهير ٨٠٠ ٧ متر مربع متبقية حول هوائيات إعادة النقل والمحطات الكهربائية الفرعية (هوائي كوتو كوتو في مدينة خونين، وهوائي ياهو سبوكيو في مدينة خونين، وهوائي هوامركا في منطقة هواروتشيري، ومحطة زابالال في مدينة ليما) واستكمال تطهير ٢٦٥,٥٢ ٢ متراً مربعاً في موقع واحد على الحدود مع إكوادور، (ب) أن تستكمل في عام ٢٠٠٩ تطهير قاعدتين للشرطة (قاعدة مكافحة المخدرات في سانتا لوسيا، وقاعدة مكافحة الإرهاب في مدينة تولومايو)، وتطهير ٧٠٠ ٨ متر مربع في موقعين على الحدود مع إكوادور، (ج) أن تستكمل في عام ٢٠١٠

تطهير ١٦٧ ١١ متراً مربعاً في ثلاثة سجون تطبق أقصى إجراءات الأمن (كاسترو كاسترو في مدينة ليما، ويانامايو في مدينة بونو، وهواكاريز في مدينة كاكسا ماركا) وتطهير ٠٠٠ ١٩ متر مربع في أربعة مواقع على الحدود مع إكوادور، (د) أن تستكمل في عام ٢٠١١ تطهير أربع مناطق مساحتها الكلية ٨٠٠ ٢٩ متر مربع في قطاع سانتياغو وقطاع سنيبا على الحدود مع إكوادور. وأبلغت بيرو في عام ٢٠١٠، أنها استكملت في عام ٢٠٠٩ تطهير ما مساحته الكلية ٦٢٢ ١ متراً مربعاً حول سجني كاسترو كاسترو ويانومايو اللذين تطبق فيهما أشد إجراءات الأمن. وأبلغت بيرو في عام ٢٠١١ عن استمرار أعمال التطهير في السجون التي تطبق أشد إجراءات الأمن، واستكمالها في سجن كاسترو كاسترو، حيث تم تطهير ٠٢١,١٤ ٧ متراً مربعاً وتدمير ٣٠٤ ٥ ألغام. وأبلغت بيرو أيضاً أنه تم خلال عام ٢٠١٠ معالجة منطقة واحدة على الحدود مع إكوادور مساحتها ٣٤٩,٢٨ ١٧ متراً مربعاً تُوجت بتدمير ٨٧ لغماً مضاداً للأفراد، وأنه تم في عام ٢٠١١ (حتى حزيران/يونيه) تطهير ما مساحته ٦٣٦,٧٣ ١٨ متراً مربعاً، وهي عملية أسفرت عن تدمير ٣١٤ لغماً مضاداً للأفراد.

١٩- وأشارت **السنغال** في طلبها إلى أنه من غير الواقعي ولا العملي في الوقت الحالي وضع تصورات بشأن المساحات التي يجب إزالة ألغامها أو المساحات التي سيتم "استبعادها" باستخدام تقنيات التطهير، لأن المساحة الكلية المشتبه فيها غير معروفة حتى الآن، وأشارت كذلك إلى أن البرنامج سينفذ مجموعة من تقنيات الإفراج عن الأراضي بغية التركيز على المناطق المؤكد وجود ألغام بها. وكان من المقرر استخدام هذه التقنيات خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في الـ ٤١ منطقة محلية المشتبه في أنها ملوثة بدرجة بسيطة وذلك للتأكد من تلوثها أو استبعادها من قائمة المناطق المشتبه فيها. وأبلغت السنغال في عام ٢٠٠٩ بما يلي: (أ) إجراء مسح عام لإحدى عشرة منطقة محلية أسفر عن اقتراح إلغاء ثماني مناطق واقتراح إجراء مسح تقني لثلاث مناطق، (ب) إجراء مسح عام للطريق الذي يربط بين قرية جيفانغور ومستوطنة بولوم حيث أُزيلت مصادر الاشتباه، (ج) استكمال إزالة الألغام من باكونوم، وإتافون، ودار السلام، وكاجويت، حيث تم تطهير ما مساحته ٤١٧ ٣٤ متراً مربعاً، ولا تزال هناك مساحة قدرها ٦٦٨ ٩٧ متراً مربعاً لم تُعالج بعد. وفي عام ٢٠١٠، أبلغت السنغال بما يلي: (أ) إجراء مسح عام في ثلاث مناطق مشتبه فيها في دائرة دايولاكولون بإقليم كودا، حيث تم استبعاد منطقتين من هذه المناطق الثلاث، (ب) إجراء مسح عام أيضاً في ٣٧ منطقة تابعة للقسم الإداري غودومب، (ج) إجراء مسح عام في ١٢ منطقة مشتبه فيها في مدينة غوراف، (د) استكمال تطهير الموقعين كاغويت وسيندون واستمرار العمليات في مدينة غوراف، حيث تم تطهير ما مساحته ٦٧٢,٢٢ ٤٣ متراً مربعاً. وفيما يتعلق بمراقبة الجودة، أبلغت السنغال في عام ٢٠١٠ عن استكمال عملية التحقق في خمس مناطق مساحتها الكلية ٦٧٢,٧ ٥٨ متراً مربعاً وقبولها، واستمرار عمليات مراقبة الجودة.

٢٠- وأبلغت السنغال أيضاً في عام ٢٠١٠ عن بدء عمليات مسح عام جديدة في منطقة زيغنشور، وفي بنيونا أوسوي، وبونكلينغ، وكولدا، وأن الإفراج عن الأراضي باستخدام الوسائل غير التقنية سيبدأ لدى توظيف جهة تنفيذ ثانية. وأبلغت السنغال في عام ٢٠١١ عن إجراء مسح غير تقني في ٧٣ منطقة في مناطق سيدهيو، حيث اقتُرح إلغاء ٦٢ منطقة وإجراء مسح تقني في إحدى عشرة منطقة، وأبلغت أيضاً عن إجراء مسح غير تقني في أربع مناطق في منطقة كولدا، حيث تم التحقق من ثلاث مناطق وتخفيض درجة منطقة واحدة. وأبلغت السنغال أيضاً عن الإفراج عن ١٦ منطقة في المناطق التي كان يصعب الوصول إليها سابقاً، وتبلغ مساحة المناطق المُفرج عنها ١٧٢ ٧٦٢ ٢ متراً مربعاً (أُفرج عن ثماني مناطق بالطرق غير التقنية وثماني مناطق بالطرق التقنية). وفي عام ٢٠١١، أوجزت السنغال الإنجازات السنوية على النحو التالي: تطهير ٤٢١,٤٢ ٤٨ متراً مربعاً في عام ٢٠٠٨، وتطهير ٢٣٧,٣٤ ٣٨ متراً مربعاً في عام ٢٠٠٩، ويجري تطهير ٠٠٢,٤٩ ٢٦ متراً مربعاً في عام ٢٠١٠، وتطهير ٢٧٦,٢٤ ٨ متراً مربعاً في عام ٢٠١١، واكتشاف ١٧ منطقة في عام ٢٠٠٨، و٩٤ منطقة في عام ٢٠٠٩، و٢٠ منطقة في عام ٢٠١٠، و١٥ منطقة في عام ٢٠١١.

٢١- وتعهدت **طاجيكستان** في طلبها بأن تُفرج عن ١٢٣ منطقة مساحتها ٦,١ ملايين متر مربع عند حدودها مع أفغانستان خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، وعن ٢٦ منطقة مساحتها ٢,٤ مليون متر مربع في المنطقة الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت طاجيكستان بأن تستكمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عمليات إعادة المسح في الدوائر الست الباقية في منطقة الحدود مع أفغانستان، وفي خمس دوائر في المنطقة الوسطى، وأن تبدأ عمليات مسح تقني واسعة النطاق في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأبلغت طاجيكستان في عام ٢٠١٠ عن استكمال عمليات إعادة المسح في منطقة الحدود مع أفغانستان، والإفراج عن منطقة مساحتها ٠٠٠ ٧٣٥ ٥ متر مربع خلال عام ٢٠٠٩. وأشارت طاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى أنها أفرجت في عام ٢٠١٠ عن ٢٢ منطقة على حدودها مع أفغانستان مساحتها ١,٨ مليون متر مربع، وطهرت في عام ٢٠١١ منطقتين مساحتهما ٠٠٠ ٣٦٠ متر مربع.

٢٢- وتعهدت **تايلند** في طلبها بأن تُفرج، خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، عن ٨٠٣ ٠٧٣ ١٢٨ أمتار مربعة من المناطق الخطرة المشتبه فيها. كما تعهدت تايلند بوضع إجراءات موحدة لتقليص المناطق المشتبه فيها وبتنفيذ خطة وطنية سنوية جديدة لإزالة الألغام. وفي عام ٢٠٠٩، أبلغت تايلند أنها حددت منطقة آمنة مساحتها نحو ٠٠٠ ٢ كيلومتر مربع مع تنفيذ إجراءات مراقبة الجودة في حوالي نصف هذه المنطقة الآمنة. وأبلغت تايلند أيضاً أن المساحة الكلية لحقول الألغام التي تم تحديدها بلغت ٣٩٣ ٠٩٨ ٦٠ متراً مربعاً، وأن المساحة التي تم تطهيرها بلغت ٦٨٦ ٧٨٩ ١ متراً مربعاً، والمساحة التي تم تقليصها بلغت ٤٢١ ٨٨٧ ٢٣٥ متراً مربعاً وهي بانتظار تسليمها. وأبلغت تايلند أيضاً أنها

نجحت في عام ٢٠١٠، بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني، في تقليص ٤,٣ كيلومترات مربعة باستخدام إجراء تحديد مواقع حقول الألغام وطريقة التطهير اليدوي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت تايلند أنها نجحت منذ انعقاد المؤتمر العاشر للدول الأطراف في إزالة الألغام من مساحة ٢,٢ كيلومتراً مربعاً، وبذلك قلّصت المساحة الكلية لحقول الألغام المقرر تطهيرها إلى ٥٤٦,٨ كيلومتراً مربعاً.

٢٣- وتعهدت **أوغندا** في طلبها بأن تُفرج في عام ٢٠٠٩ عن ٠٠٠ ١٥ متر مربع في نغومورومو وعن ٥٠٠ ١٢ متر مربع في جبال أغورو، وبأن تستكمل في عام ٢٠١٠ تطهير ٥٠٠ ٥٢ متر مربع في نغومورومو و٠٠٠ ٨٥ متر مربع في جبال أغورو، وبأن تُنجز في عام ٢٠١١ تطهير ٥٠٠ ٥٢ متر مربع في نغومورومو و٥٠٠ ٣٢ متر مربع في جبال أغورو. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت أوغندا بتعزيز قدرات فريق إزالة الألغام، بتزويده بـ ٤٠ عاملاً من مزيلي الألغام وبتوفير معدات ومركبات إضافية للفريق. وفي عام ٢٠١٠، أبلغت أوغندا أنها استكملت في آذار/مارس ٢٠١٠ العمل في منطقة حقول الألغام التي سبق مسحها والممتدة بطول ٤ كيلومترات في نغومورومو، حيث تم تطهير ٠٨٢ ١٤١ متراً مربعاً وتدمير ٢٢٤ لغماً مضاداً للأفراد. وفي عام ٢٠١١، أبلغت أوغندا عن تطهير ما مساحته ٦٧٣ ٧٣ متراً مربعاً في حقول ألغام أغورو، وتدمير ١١٧ لغماً مضاداً للأفراد. وأبلغت أوغندا أيضاً عن تدريب ونشر ٣٩ عاملاً إضافياً من مزيلي الألغام، مما يرفع عددهم إلى ١٠٧ عمال.

٢٤- وتعهدت **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية** في طلبها بالبدء في تطهير ثلاث مناطق ملغومة، وبوضع بيان بالمتطلبات وطرح عطاءات؛ وإنشاء لجنة لتنسيق أعمال مكافحة الألغام؛ ووضع معايير وطنية مناسبة لأعمال مكافحة الألغام؛ وتقديم توضيح مفصّل في أقرب وقت ممكن لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لكيفية سير أعمال إزالة الألغام وتأثيراتها على أعمال إزالة الألغام في المستقبل، بغية وفاء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بالتزاماتها بموجب المادتين ٤-٥(ب) و(ج) من الاتفاقية، بما في ذلك التحضير للأعمال المنفَّذة في إطار البرامج الوطنية لإزالة الألغام ووضعها، والسبل المالية والتقنية المتاحة. وفي عام ٢٠١١، أبلغت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عن استكمال مشروع ريادي منفّذ في أربعة مواقع، أسفر عن إزالة ٥٦٨ لغماً مضاداً للمركبات و٦٧٨ لغماً مضاداً للأفراد، بالإضافة إلى ذخيرتين فرعيتين وتسع ذخائر أخرى غير منفجرة في مساحة كلية تبلغ ٨٨٠ ٣٤٥ متراً مربعاً. وأشارت المملكة المتحدة إلى أنها ستنفذ مرحلة ثانية من المشروع الريادي في مناطق ستانلي كومن فنس، وهي منطقة كانت تُستخدم على نطاق واسع لأغراض الترفيه قبل النزاع الذي نشب في عام ١٩٨٢. وسوف تُنفذ في إطار العقد المبرم عمليات الإفراج عن الأراضي وفقاً للمعايير الدولية لمكافحة الألغام، بغية التأكد من وجود حقول الألغام وتحديد نطاقها بدقة، وإحاطتها بسياجات من جميع الجوانب، ثم التأكد من أن الأراضي الأخرى الموجودة داخل المساحة المعينة خالية

من المتفجرات من مخلفات الحرب وأنها آمنة للإفراج عنها للاستخدام العام. ومن شأن تحديد مواقع حقول الألغام ونطاقها أن يفيد في برامج التطهير التالية. وتُنفذ حالياً إجراءات تحديد المتعاقد الرئيسي الذي سيجري عملية الإفراج عن الأراضي، وإجراءات اختيار مكتب برنامج إزالة الألغام الذي سينفذ عمليات مراقبة الجودة وضمان الجودة وتدابير بناء ثقة المجتمع.

٢٥- وتعهدت **جمهورية فنزويلا البوليفارية** في طلبها بتطهير ١٥ منطقة ملغومة مساحتها ثمانية هكتارات في مركز غوافيتاس البحري، ومركز بويرتو بايس البحري، ومركز أتابابو البحري، وذلك خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية، في عام ٢٠١١، إلى أن لجنة إزالة الألغام التابعة للقوات المسلحة البوليفارية الوطنية أعادت برمجة الجدول الزمني لإزالة الألغام، وأنه في إطار الجدول الزمني الجديد تم في عام ٢٠١٠ تطهير المنطقة الملغومة التي تبلغ مساحتها هكتاران في مركز ريو أروكا البحري الدولي (التي كان من المقرر تطهيرها في عام ٢٠١٢). وأبلغت أيضاً جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تطهير ميناء غوافيتاس البحري (ست مناطق ملغومة مساحتها هكتاران) حيث استُكملت الأعمال في نيسان/أبريل ٢٠١١. وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضاً عن إجراء فحص للمركز البحري لميناء بايس في عام ٢٠١١، ولكن تعذر تطهير المنطقة بسبب الفيضانات. وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية كذلك أن اللجنة عدّلت الآلات المتاحة حالياً لكي تُستخدم في هذا النوع من الحالات، وأن هذه الأعمال والخبرات اللازمة تسمح للبلد بأن يُعلن إنجاز الأهداف والأغراض التي ينطوي عليها طلب التمديد في فترة زمنية أقل (خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣).

٢٦- وتعهد **اليمن** في طلبه بأن يُجري في عام ٢٠٠٩ مسحاً تقنياً في أحد المجتمعات المتضررة بمحافظة شبوة، حيث توجد منطقة خطرة مشتبه فيها مساحتها ٣٨٦ ٤٣٨ ٤٥ متراً مربعاً، ويتوقع وضع علامات على منطقة مساحتها حوالي ٣٦١ ٥٤٠ ١ متراً مربعاً باعتبارها بحاجة إلى التطهير، على أن تُجرى عملية التطهير في مساحة ٣٨٨ ٣٧٠ ١ متراً مربعاً في لحج وإب وحضر موت والضالع وشبوة وعمران، وذلك من إجمالي ٧٣٤ ٦٥٨ ٧ متراً مربعاً حُددت بعلامات في أعوام سابقة لتطهيرها. وفي عام ٢٠١٠، تعهد اليمن بتطهير ما مساحته ٥٨٢ ٠٥٥ ٢ متراً مربعاً من المساحة الكلية المحددة بعلامات في إب وحضرموت والضالع وصعدة والجوف ومأرب وشبوة، وتعهد في عام ٢٠١١ بتطهير ما مساحته ٥٨٢ ٠٥٥ ٢ متراً مربعاً في إب وحضرموت والجوف ومأرب وشبوة.

٢٧- وتعهدت **زمبابوي** في طلبها بأن: (أ) تقوم خلال ١٢ إلى ٢٤ شهراً بتقديم التدريب، والتجهيز لإجراء مسح محدود، ورفع الكفاءة في مجال إزالة الألغام، (ب) تُجري خلال ١٢ شهراً المسح غير التقني للمناطق "المجهولة" الأربع المتبقية (روشنغا، ولوسولو، وموكومبورا، وكاريبا) التي تبلغ مساحتها ٦,٧٥ كيلومترات مربعة، بالإضافة إلى إجراء مسح آخر للمنطقة الملغومة الواقعة بين كروكس كورنر ومركز سانغو الحدودي؛ (ج) تُنفذ

خلال ١٢ شهراً أنشطة التوعية بمخاطر الألغام في المناطق الشديدة التأثر بها؛ (د) تقوم خلال ١٨ شهراً بنقل مركز زمبابوي لمكافحة الألغام خارج مواقع التجميع العسكري؛ (هـ) توائم خلال ٢٤ شهراً معاييرها الوطنية المتعلقة بمكافحة الألغام مع المعايير الدولية المقبولة. وأشارت زمبابوي أيضاً إلى أنها، بعد عملية المسح وإعادة التدريب وزيادة الموارد وجمع الأموال التي ستستغرق سنتين، ستقدم طلباً آخر للتمديد يتضمن خطة واضحة وفعالة لإزالة الألغام نهائياً من جميع الحقول المتبقية (التي تصل مساحتها الكلية حالياً إلى ٢٠١,٣٢ كيلومتراً مربعاً) على النحو الذي تشترطه المادة ٥.

٢٨- وأبلغت زمبابوي، بعد انعقاد الاجتماع العاشر للدول الأطراف، بما يلي: (أ) لم يحدث تقدم كبير في إعادة مسح حقول الألغام المعروفة وفي التطهير الفعلي للألغام؛ (ب) تطهير ما مجموعه ٨٠٠ لغم من حقل الألغام الموجود في الجزء الجنوبي الشرقي للبلد على حدوده مع جنوب أفريقيا، وذلك خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١١؛ (ج) عقد عدد من الاجتماعات فيما بين سلطات زمبابوي، وفي ما بين سلطات زمبابوي والمنظمات الدولية، وفيما من أجل التوعية بالتأثير الضار للألغام؛ (د) قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة هالو تراست بزيارة حقل ألغام لتقييم آثار الألغام الأرضية. وتعهدت زمبابوي مجدداً بنقل مركزها لمكافحة الألغام إلى منطقة يسهل وصول الجميع إليها، وبإنشاء فريق آخر لإزالة الألغام، وبإعادة مسح جميع حقول الألغام المعروفة والمناطق الخطرة المشتبه فيها، وبمواصلة إزالة الألغام والتوعية بخطرها.

٢٩- واتُفق في مؤتمر قمة كارتاخينا على أن الدول الأطراف التي أبلغت عن مناطق ملغومة خاضعة لولايتها أو لسيطرتها ستبذل قصارى جهدها لكي تحدد، تحديداً دقيقاً قدر الإمكان، محيط ومواقع جميع المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها والتي يُعرف أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد، أو يشتبه في أنها كذلك، إن لم تكن فعلت ذلك أصلاً، وتبلِّغ هذه المعلومات[٢]. واتُفق أيضاً على أن الدول الأطراف ستبذل قصارى جهدها لتتأكد من أن جميع الأساليب المتاحة مطبقة حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك بوضع وتنفيذ معايير وسياسات وإجراءات وطنية قابلة للتطبيق من أجل الإفراج عن الأراضي بوسائل تقنية وغير تقنية تخضع للمساءلة بشأنها وتكون مقبولة للمجتمعات المحلية، بطرق منها إشراك النساء والرجال في عملية القبول. واتُفق كذلك على أن تقدم تلك الدول الأطراف معلومات عن المناطق التي أُفرج عنها أصلاً، مصنّفة حسب الإفراج بواسطة التطهير أو المسح التقني أو المسح غير التقني[٣]. واتُفق أيضاً على أن تبذل هذه الدول الأطراف قصارى جهدها لتأخذ كلية على عاتقها، على الصعيد الوطني، مسألة الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ عن طريق وضع وتنفيذ

(٢) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٣.

(٣) خطة عمل كارتاخينا، الإجراءان رقم ١٥ ورقم ١٧.

استراتيجيات وطنية لمكافحة الألغام وما يتصل بذلك من سياسات وخطط وسياسات مالية وأطر قانونية، واستعراضها بانتظام، وتقديم معلومات عن تنفيذها إلى اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام، وأن تقدم هذه الدول الأطراف سنوياً، وفقاً للمادة ٧، معلومات دقيقة عن عدد المناطق الملغومة وأماكنها ومساحاتها، والصعوبات التقنية أو التشغيلية المحددة المتوقعة، والخطط الرامية إلى تطهير تلك المناطق أو الإفراج عنها. وواصلت الدول الأطراف، منذ اجتماعها العاشر، جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر قمة كارتاخينا.

٣٠- وأبلغت **أفغانستان** في عام ٢٠١١ أنه لا تزال توجد، حتى الآن، ٧٨٦ ٤ "منطقة خطرة" مساحتها ٣٤٤ كيلومتراً مربعاً لم تعالج بعد ويُشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد كبير من المناطق الخطرة يُشتبه في احتوائها على متفجرات من مخلفات الحرب.

٣١- وأبلغت **الجزائر** أنها نجحت حتى الآن في تدمير نحو ثمانية ملايين لغم وتطهير ٢٠٠ ٩٢٨ ٦٦ متر مربع، وأنه لا يزال هناك نحو ٠٠٠ ٣٦٨ ٧ متر مربع ينبغي معالجتها في غرب البلد (٠٠٠ ٨٥٢ متر مربع في تلمسان و٠٠٠ ٥١٦ ٦ متر مربع في نعامة) ولا يزال هناك ما مجموعه ٠٠٠ ٧٤٠ ١٧ متر مربع لم تعالج في شرق البلد (٠٠٠ ٢٢٠ ٤ متر مربع في الطارف، و٠٠٠ ٣٢٠ ٢ متر مربع في قالمة، و٠٠٠ ٠٠٠ ٥ متر مربع في سوق أهراس، و٠٠٠ ٢٠٠ ٦ متر مربع في تبيسه). وأشارت الجزائر في طلب التمديد الذي قدمته في عام ٢٠١١ إلى أنها تتوقع أن تستكمل تنفيذ المادة ٥ بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٣٢- وأبلغت **أنغولا** في الاجتماع العاشر للدول الأطراف عن إجراء مسح تقني لـ ١١١ منطقة مساحتها ٢٦١ ٦٥٩ ٥٤ متراً مربعاً، ولكنها لم تُطهر بعد. وأبلغت أنغولا أيضاً أن ٦٢٩ منطقة مساحتها ٢٣٣ ٧٧١ ٢٦٧ متراً مربعاً تم تطهيرها؛ وأن ١٢ منطقة مساحتها ٥٥٦ ١٦٤ ١ متراً مربعاً يجري تطهيرها؛ وأن ٤٤ منطقة لم تخضع للمسح التقني مساحتها ٦٥٢ ٤٣١ ١٨ متراً مربعاً تم تطهيرها أو يجري تطهيرها؛ وأن ٥١٥ ٢ منطقة بانتظار المسح التقني لتأكيد أو نفي وجود ألغام مضادة للأفراد بها.

٣٣- وأبلغت **بوتان** في تقريرها الأولي المتعلق بالشفافية عن وجود ومكان مساحتين ملغومتين في المنطقتين الفرعيتين غوباركوندا ونغانغلام الواقعتين في ولايتي سامدروب جونغيفار ودزونكاغ على الحدود الجنوبية، حيث يوجد بهما ٥٠ لغماً مضاداً للأفراد من طراز MNM14 و٥٣ لغماً من طراز M16. وأبلغت بوتان بعد ذلك أنها تتوقع أن تتمكن من إصدار إعلان رسمي بامتثالها الكامل لالتزاماتها بموجب المادة ٥ قبل الأجل المحدد، وهو ١ شباط/فبراير ٢٠١٦، بوقت طويل.

٣٤- وأبلغت **بوروندي** عن إلغاء ٩١ في المائة من الـ ٢٣٨ منطقة المسجلة أصلاً، وذلك عقب مسح عام أسفر عن اعتبار منطقتين فقط خطيرتين، وتأكيد احتواء إحداهما على ألغام. إضافة إلى ذلك، تأكد وجود إحدى عشرة منطقة خطرة في مقاطعتين في شمال غربي البلد.

ومن هذه المناطق الإحدى عشرة، أُفرج عن أربع مناطق مساحتها الكلية ١,١٠٠ متر مربع بعد تدمير قذيفة مدفع هاون من عيار ٨٢ ملليمتر، وقنبلة يدوية من طراز F1، ولغم من طراز POMZ-2M. وأبلغت بوروندي أيضاً أن هدفها في عام ٢٠١١ هو أن تطهر وتفرج عن الأراضي المتبقية التي يُنتظر توفير التمويل الكافي لها.

٣٥- وأبلغت **شيلي** أنه تم حتى الآن تطهير واعتماد ٣٠ منطقة مساحتها ٤ ٥٨٦ ٧٤٦ متراً مربعاً من إجمالي الـ ١٩٩ منطقة التي تبلغ مساحتها ٢٨١ ٢٠٧ ٢٣ متراً مربعاً. بالإضافة إلى ذلك، تم تطهير ٢٤ منطقة مساحتها ٦١٣ ٧٩٦ ٤ متراً مربعاً ولكنها بانتظار الاعتماد. وتوجد ١٤٤ منطقة ملغومة بانتظار التطهير مساحتها ٩٢٢ ٨٢٣ ١٣ متراً مربعاً. وأشارت شيلي، في طلب التمديد الذي قدمته في عام ٢٠١١، إلى توقعها إتمام تنفيذ المادة ٥ بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٢٠.

٣٦- وأشارت **الكونغو**، في تقريرها الأولي المتعلق بالشفافية، إلى أن منطقة حدودها مع أنغولا في جنوب شرقي البلد يُشتبه في احتوائها على ألغام. ولم تذكر الكونغو، منذ ذلك الوقت، أنها لم تحصل بعد على المعلومات الضرورية لتأكيد أو نفي هذا الاشتباه، أو أنها بحاجة إلى طلب تمديد الأجل.

٣٧- وأبلغت **قبرص** أنها نجحت حتى الآن في إزالة وتدمير ١٣٥ ٢ لغماً مضاداً للأفراد في ١٣ حقلاً للألغام، وأنه لا يزال هناك ١٨٣ ٢ لغماً مضاداً للأفراد في خمسة حقول ألغام بالقرب من قريتي دالي وبوتاميا ستدمرها قبرص قبل الأجل المحدد وهو ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأبلغت قبرص أيضاً أنها نجحت، بمساعدة من الأمم المتحدة، في تطهير ٧٨ منطقة ملغومة في المنطقة العازلة، حيث دمرت أكثر من ٠٠٠ ٢٧ لغم وأفرجت عن نحو ١٠ كيلومترات مربعة من الأراضي، وأنه سيتم تطهير حقل ألغام في المنطقة العازلة في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٨- وأبلغت **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أنه، منذ بداية برنامج إزالة الألغام في عام ٢٠٠٢، خضعت مساحة ٧,٥ كيلومترات مربعة لأنشطة التطهير والتحقق، تُوجت بتحديد مواقع ٣٣١ ٣ لغماً (مضاداً للأفراد وللمركبات) وتدميرها، وأن هناك ٨٢ منطقة مساحتها الكلية ١٤,١٣ كيلومتراً مربعاً مصنفة حالياً بأنها مناطق يُشتبه في احتوائها على ألغام أو تأكد أنها ملغومة (٧٠ منطقة يُشتبه بها و١٢ منطقة تأكد وجود ألغام بها). وأبلغت أيضاً أن المسوحات العامة لأعمال مكافحة الألغام والتقديرات العامة المسبقة لهذه الأعمال ستسهم في توضيح التحديات المتبقية، وأن ١٠٠ منطقة ستخضع للمسح أو للتقديرات حيث بدأ تنفيذ الأنشطة في نحو ٢٥ في المائة من هذه المناطق. وفي عام ٢٠١١، طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية تمديداً لمدة ٢٦ شهراً (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) كي يتاح لها الوقت اللازم لإجراء مسح لجميع المناطق التي يُشتبه في أنها خطرة، بهدف تحديد حجم التحدي المتبقي تحديداً أدق ووضع خطة عمل في هذا الخصوص.

٣٩- وأبلغت **إريتريا** أنها تجري عمليات إزالة للألغام وتدمير للذخائر غير المنفجرة في مناطق مختلفة من البلد وفقاً للاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية، حيث أسفرت هذه العمليات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١ عن تطهير ٧٩ منطقة مساحتها ٥٤,٧٣٥ متراً مربعاً وتدمير ٢٩٦ ١٠ لغماً مضاداً للأفراد و٩٩٨ لغماً مضاداً للمركبات و٤٠١ ٦٩ ذخيرة غير منفجرة. وأشارت إريتريا إلى أن من مناطق المجتمعات المحلية المتضررة البالغ عددها ٤١١ منطقة، تمت معالجة ١٤٦ منطقة ولا تزال ٢٦٥ منطقة بانتظار إعادة المسح لكي يتسنى تحديد مستوى التلوث. وأشارت إريتريا في طلب التمديد الذي قدمته في عام ٢٠١١ إلى أن إعادة المسح ستُجرى خلال مدة التمديد البالغة ثلاث سنوات.

٤٠- وأبلغت **إثيوبيا** أن من بين الـ ٩١٦ ١ منطقة خطرة التي يُشتبه بها والتي خضعت لدراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية، تأكد وجود ألغام في ١٨٢ منطقة فقط مساحتها ٣٧ كيلومتراً مربعاً. وقد تم تطهير ١٦٦ منطقة منها مساحتها ٢٦ كيلومتراً مربعاً ولا يزال هناك ١٦ حقلاً للألغام مساحتها أحد عشر كيلومتراً مربعاً سيجري تطهيرها في السنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ٣٦٣ منطقة خطرة مُشتبه بها بحاجة إلى مسح تقني، ويُتوقع أن تحتاج منطقة مساحتها ٦ كيلومترات مربعة إلى التطهير.

٤١- وأبلغت **غامبيا** أنها ليس لديها مناطق ملغومة معروفة، ومن ثم فليس عليها التزام بموجب المادة ٥. ومع ذلك، أشارت غامبيا إلى أن طبيعة مناطقها الحدودية، لا سيما عند حدودها الجنوبية مع منطقة كاسامانس السنغالية التي نشب بها نزاع مسلح في العقدين الماضيين، تسمح للأفراد بالتنقل بحرية من جانب إلى آخر، مما يعرضهم للألغام الأرضية مثلما حدث في منطقة على حدود قرية جيلانفاري في مقاطعة فوني بنتانغ الغامبية. وأبلغت غامبيا أيضاً أنها تواصل التعاون من أجل تقديم التوعية بمخاطر الألغام للمجتمعات الموجودة بالمناطق المتضررة، وأن لديها فريقاً جيد التدريب والتجهيز مختصاً بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وهو على استعداد دائم لمواجهة أية طوارئ.

٤٢- وأشار **العراق**، في سياق معلومات قُدِّمت في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام، إلى أن المساحة الكلية للمناطق الملوثة لا تزال غير معروفة، وأبلغ عن وجود ٦٧٣ ٣ منطقة يُشتبه في وجود ألغام مضادة للأفراد بها أو يشتبه في أنها مناطق خطرة. وفي سياق المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ خطة عمل كارتاخينا، أبلغ العراق أنه لا يملك معلومات دقيقة عن المواقع التي زُرعت بها الألغام المضادة للأفراد، نظراً إلى عدم اتخاذ إجراء شامل لتحديد مواقع هذه الألغام. وأشار العراق أيضاً إلى أن مصدر المعلومات الوحيد المتاح له هو المسح الذي أُجري خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في ١٣ محافظة من الـ ١٨ محافظة.

٤٣- وأشارت **صربيا** إلى أنها نجحت حتى الآن في تدمير ٩٩٧ ٣ لغماً مضاداً للأفراد و٨٤٢ لغماً مضاداً للدبابات و٣٠٠ ذخيرة غير منفجرة في مناطق تبلغ مساحتها الكلية ٧٩١ ١٩٧ ٦ متراً مربعاً. وأشارت صربيا إلى أنها حصلت قُبيل نهاية عام ٢٠٠٩

على معلومات بأن الألغام زرعت بطول الخط الإداري مع كوسوفو وميتوهيجا. وأشارت إلى أن المسح أسفر عن تحديد مناطق خطرة مشتبه بها تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٨٠٠ ٣ متر مربع في بلدية بويانوفاتش وبلدية بريسيفو.

٤٤- **السودان** [...].

٤٥- وأبلغت **تركيا**، في تقريرها الأولي المتعلق بتدابير الشفافية المقدم بموجب المادة ٧، عن وجود ١٥ منطقة معروف احتواؤها على ألغام مضادة للأفراد، وسبع مناطق يُشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وتضمن التقرير جدولاً يبين كل منطقة والمحافظة التي تتبع لها وأنواع وعدد الألغام الموجودة بكل منطقة وتاريخ زراعة الألغام إن عُرف. ويبلغ العدد الكلي المبلغ للألغام المزروعة في المناطق المعروفة ٠٨٠ ٩٢١ لغماً. وأشارت تركيا، في عام ٢٠١٠، إلى خلو حدودها الغربية مع اليونان وبلغاريا وجورجيا من الألغام، وأن عملية إزالة الألغام على حدودها الجنوبية تشكل أولوية نظراً إلى أن ثلثي الألغام المزروعة موجودة عند حدودها الجنوبية. وفي عام ٢٠١١ أبلغت تركيا أنها أزالت ما مجموعة ٠٩٢ ٢٥ لغماً من الألغام المضادة للأفراد المزروعة والبالغ عددها الكلي ٤٠٧ ٩٧٧ ألغام، وأن هناك مناطق ملغومة لم تعالج بعد على الحدود الجنوبية، لا سيما الحدود مع سوريا، حيث لا يزال بها ٧٦٦ ٦١٣ لغماً يجب إزالتها.

٤٦- وذكّرت الدول الأطراف، في قمة كارتاخينا، بالقرارات المتخذة في الاجتماع السابع للدول الأطراف لاعتماد عملية لإعداد طلبات تمديد الآجال النهائية بموجب المادة ٥ وتقديمها والنظر فيها، وأحاطت علماً بالخلاصة المقترحة من وحدة دعم التنفيذ لمساعدة الدول الأطراف التي قدمت طلبات على تنظيم محتوى طلباتها، ورأت أن عملية التمديدات بموجب المادة ٥ قد أفضت إلى وضع جدول زمني منظم ويمكن التنبؤ به لتقديم طلبات التمديد وتحليلها والنظر فيها. وفيما يتعلق بهذه الطلبات، اتفق في قمة كارتاخينا على أن الدول الأطراف التي أبلغت عن وجود مناطق ملغومة خاضعة لولايتها أو سيطرتها، ولكنها تحتاج إلى تمديد مهلة السنوات العشر بسبب ظروف استثنائية، ستعلم الدول الأطراف بهذه الظروف الاستثنائية في الوقت المناسب، وتعد طلبات التمديد وفقاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للدول الأطراف، وتغتنم الفرصة لإجراء حوار غير رسمي مع الفريق المكلف بتحليل طلبات التمديد[٤].

٤٧- وأشارت الدول الأطراف في اجتماعها العاشر إلى ما لتقديم طلبات التمديد في الوقت المناسب من أهمية في الأداء الفعال لعملية التمديد بموجب المادة ٥، وأوصى الاجتماع في هذا السياق بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي ترغب في تقديم طلبات أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس من سنة النظر في الطلب (أي السنة السابقة للموعد النهائي

(٤) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٢١.

المحدد للدولة الطرف). وبعد الاجتماع العاشر للدول الأطراف، تلقى الرئيس طلبات من الجزائر (في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١) وشيلي (في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١) وإريتريا (في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١). وعملاً بمقررات الاجتماع السابع للدول الأطراف، أفاد الرئيس الدول الأطراف بتلقيه هذه الطلبات، وأصدر تعليمات لوحدة دعم التنفيذ بإتاحة هذه الطلبات لجميع الجهات الفاعلة المهتمة على الموقع الشبكي للاتفاقية.

٤٨- وإضافة إلى الالتزامات التي أُعلنت في مؤتمر قمة كارتاخينا، أجرى ممثلو الدول الأطراف التي قدمت طلبات والفريق المكلف بتحليل طلبات التمديد حواراً غير رسمي كي يتسنى لفريق التحليل استيعاب الطلبات على نحو أفضل وتقديم المشورة والاقتراحات إلى الدول الأطراف المقدمة للطلبات. وترتب على هذه العملية التعاونية تقديم الدول الأطراف توضيحات بشأن العديد من المسائل المتعلقة بطلباتها، علماً بأن بعض البلدان قدم طلبات منقحة ومحسنة (الجزائر في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وإريتريا في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١).

٤٩- ولاحظ الاجتماع العاشر للدول الأطراف أن الموعد النهائي بموجب المادة ٥ بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هو ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأنها لم تذكر بعد ما إذا كانت ستتمكن من الامتثال لهذا الموعد النهائي أم لا، وأشار إلى أهمية تقديم جمهورية الكونغو الديمقراطية توضيحاً لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وحتى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، لم تقدم جمهورية الكونغو الديمقراطية أي توضيح لهذه المسألة. ونظراً إلى أنها لم تقدم أي طلب لتمديد الأجل، و لم تُمنح تمديداً، فإنها تعد اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مخالفة لالتزاماتها بموجب المادة ٥.

٥٠- وأُشير إلى أن الدول الأطراف التالية، التي يحل الأجل النهائي المحدد لها بموجب المادة ٥ في عام ٢٠١٢، لم تقدم طلبات لتمديد هذا الأجل: الأردن وأوغندا والدانمرك وغينيا - بيساو. وأشير أيضاً إلى أن الدول الأطراف التالية، التي يحل الأجل النهائي المحدد لها في عام ٢٠١٣، ستُقدم في عام ٢٠١٢ طلبات لتمديد هذا الأجل: أفغانستان وأنغولا وزمبابوي. وأُشير كذلك إلى أن دولتين إضافيتين من الدول الأطراف، هما غامبيا وقبرص، يحل الأجل النهائي المحدد لهما في عام ٢٠١٣.

٥١- وأثناء انعقاد الاجتماع العاشر للدول الأطراف، أبلغت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني أن عملية طلب التمديد بموجب المادة ٥ تلقي عبئاً ثقيلاً على ممثلي تلك الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات[٥]. وأوصت الرئيسة، في تقريرها إلى الاجتماع العاشر للدول الأطراف، بأنه لزيادة مساعدة الدول الأطراف على مواصلة المضي قدماً في هذه العملية بفعالية،

(٥) APLC/MSP.10/2010/WP.16.

ينبغي للرئيس أن ينظر، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، في السبل والوسائل (مثل الحلقات الدراسية وحلقات العمل، وما إلى ذلك) الكفيلة بزيادة معارف وخبرات فريق التحليل فيما يتعلق بالمسائل التقنية الواردة في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥. وفي سياق متابعة هذه التوصية، عقد رئيس الاجتماع العاشر للدول الأطراف، بمساعدة من وحدة دعم التنفيذ وبدعم مالي من النرويج، حلقة عمل في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ بهدف زيادة معارف وقدرات ممثلي الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات.

٥٢- وبينما أُعرب عن تقدير واسع النطاق لحلقة العمل المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ لممثلي الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات، لوحظ أن المشاركة والمساهمة في عملية التحليل من جانب معظم الدول الأطراف المكلفة بتنفيذ هذه المهمة لا يزال أقل من المستوى المتوقع والمأمول. واقتُرح أن تمعن الدول الأطراف النظر في سُبُل إتاحة ما يلزم من تحليل ونقاش معمّقين للطلبات لضمان أن تكون الطلبات العالية النوعية هي المعيار.

٥٣- وبادر الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها والتكنولوجيات المتعلقة بها إلى تشجيع التقدم في تنفيذ المادة ٥. وبغية الإسهام في تحقيق هذا التقدم وتوفير بيئة بناءة ومواتية تمكن الدول الأطراف التي هي بصدد تنفيذ المادة ٥ من الاستفادة من خبرات الدول الأخرى، عقد الرئيسان المشاركان حلقة عمل مدتها يوم واحد بشأن تنفيذ المادة ٥ للمديرين الوطنيين لشؤون إزالة الألغام والمنسقين الوطنيين. وعُقدت حلقة العمل هذه في جنيف يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ عقب الاجتماع السنوي الذي تعقده الأمم المتحدة للمديرين الوطنيين لشؤون إزالة الألغام ومستشاريهم. ودُعي إلى حضور حلقة العمل جميع الدول الأطراف التي هي بصدد تنفيذ المادة ٥، إضافة إلى مجموعة أخرى من الخبراء الآخرين. وعُقدت حلقة العمل بتعاون وثيق بين الرئيسين المشاركين، ووحدة دعم التنفيذ، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، و٢٥ دولة طرفاً مشاركة عززت المناقشات بمعارفها وخبراتها. وشهدت حلقة العمل تبادلاً بناءً للخبرات والآراء حول موضوعين رئيسيين، هما: الوضوح بشأن حجم ومكان وطبيعة التحدي الذي لا تزال تواجهه كل دولة طرف فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٥؛ وتعزيز الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني.

٥٤- وطلب الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بخطرها وتكنولوجيات مكافحتها العمل على تعزيز تنفيذ المادة ٥ عن طريق استطلاع سُبُل جديدة للاستفادة من برنامج العمل فيما بين الدورات في حزيران/يونيه ٢٠١١. وعملاً بالقرار الصادر عن الاجتماع العاشر للدول الأطراف بشأن تخصيص وقت خلال أسبوع اجتماعات اللجنة الدائمة لزيادة التركيز على السياقات الوطنية أو للعمل بصورة أخرى على مساندة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل كارتاخينا، استخدم الرئيسان المشاركان نموذج العمل في شكل أفرقة صغيرة لإتاحة منتدى تفاعلي لإجراء مناقشات تعاونية معمَّقة بشأن التقدم المحرز والخطوات القادمة لدولتين طرفين (هما كمبوديا وموزامبيق) تعكفان على الوفاء بالتزاماتهما المدرجة في طلبيهما للتمديد بموجب المادة ٥.

٥٥- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بخطرها وتكنولوجيات مكافحتها، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١، أشار أيضاً الرئيسان المشاركان إلى أن الدول الأطراف المشاركة في مؤتمر كارتاخينا "ترى أن الدروس المستخلصة من الوفاء بالالتزامات بموجب المادة ٥ إنما هي دروس يمكن تطبيقها عند التصدي للتحديات المرتبطة بالمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب" وأنه "في العديد من الحالات، يُستفاد أيضاً من الهياكل التنظيمية، والقدرات التي تم بناؤها، والمعايير التي وضعت أساساً نتيجة للحاجة إلى تنفيذ المادة ٥، للتصدي بصورة أوسع نطاقاً لمسألة التلوث بالأسلحة"[٦]. وفي هذا السياق، أجرى الرئيسان المشاركان نقاشاً حول بعض الأسئلة، مثل: كيف حققت الدول الأطراف، بعد استكمال المهام، الاستفادة المثلى من العتاد والموارد البشرية التي كانت تحت تصرفها لتنفيذ المادة ٥؟ وكيف واءمت هذه الدول هياكل التنسيق والإدارة التي أُنشئت لتنفيذ المادة ٥ وكيف طبقت المعارف المكتسبة من تنفيذ المادة ٥ للتصدي للتحديات الأخرى؟ وكيف ينبغي للدول الأطراف أن تستعد لاستكمال المهام؟

٥٦- واتفقت الدول الأطراف، في مؤتمر قمة كارتاخينا، على ضمان تطبيق جميع الأساليب المتاحة للتنفيذ الكامل والسريع للمادة ٥(١)، حيثما يكون ذلك مناسباً، عن طريق وضع وتنفيذ معايير وسياسات وإجراءات وطنية قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالإفراج عن الأراضي باستخدام وسائل تقنية وغير تقنية تخضع للمساءلة بشأنها وتكون مقبولة للمجتمعات المحلية، بطرق منها إشراك النساء والرجال في عملية القبول[٧]. وفي هذا السياق، أصدر مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، في أوائل عام ٢٠١١، *دليل الإفراج عن الأراضي - الطرق التقنية* وأطلق برنامجاً للتوعية لتقديم المساعدة للدول الأطراف التي هي بصدد تطوير وتحسين الإفراج عن الأراضي عن طريق المسح التقني. ومنذ انعقاد المؤتمر العاشر للدول الأطراف، قدم المركز المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وطاجيكستان وغينيا - بيساو وكولومبيا وموريتانيا وموزامبيق من أجل وضع سياسة وطنية ومعايير وطنية لأعمال مكافحة الألغام، وتضمَّن الدليل الذي أصدره المركز فصولاً عن الإفراج عن الأراضي بالطرق التقنية وغير التقنية.

---

(٦) استعراض سير وحالة الاتفاقية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، الفقرة ٩٧.

(٧) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٥.